معالجة التحديات في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي

كلمة السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي

الكويت، 10 نوفمبر 2013

مساء الخير – *مسّاكم الله بالخير*! اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لمضيفي الكريم معالي الدكتور محمد الهاشل محافظ البنك المركزي، كما أعرب عن امتناني لمعالي وزير المالية الشيخ سالم عبد العزيز الصباح.

وإنه لشرف عظيم بالنسبة لي أن أزور هذه المنطقة، وخاصة دولة الكويت. فمنطقتكم تمثل ركناً مزدهراً من أركان الاقتصاد العالمي، وهي رمز لكرم الضيافة يعرفه الجميع على مستوى العالم، وتجسيد حي لحضارة عريقة وأصيلة.

وقد حققت اقتصاداتكم تقدماً هائلاً في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت مستويات المعيشة في منطقة الخليج من أعلى المستويات في العالم.

ورسالتي الأساسية إليكم هذا المساء هي أن منطقة الخليج يجب أن تَبْني على ما حققته من مكاسب. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تعالج ثلاثة أنواع مختلفة من التحديات وتتغلب عليها:

- النوع الأول هو *تحديات الحاضر* – التأكد من أن المنطقة قادرة على الاستمرار في دعم الاستقرار والنمو في عالم يسوده عدم اليقين.
- النوع الثاني هو *تحديات المستقبل* – التأكد من أن المنطقة قادرة على إيجاد مصادر جديدة للإنتاجية والرخاء في القرن الحادي والعشرين.
- النوع الثالث هو *تحديات المواطنة العالمية المشتركة* – الاعتراف بأن مشكلات كل فرد هي مشكلات الجميع في هذا العالم المترابط الذي يضمنا معاً.

واسمحوا لي أن أتحدث عن كل من هذه المجالات على حدة.

1 – تحديات الحاضر:

أبدأ بالحديث عن تحديات الحاضر وكيف تؤثر الأحداث الجارية في الاقتصاد العالمي الأوسع نطاقاً على منطقة الخليج. تعلمون بطبيعة الحال أن العواصف الاقتصادية من شتى أنحاء العالم يمكن أن تصل ببساطة شديدة إلى بلادكم. ويحضرني هنا قول الشاعر العربي العظيم "المتنبي": "تجري الرياح بما لا تشتهي السفن".

غير أنني أعتقد أن الصدمات لن تزعزع الاستقرار والاضطرابات لن تتسبب في انحراف المسار إذا اتخذت الاستعدادات السليمة. فالمهم أن نكون مستعدين وأن نراقب اتجاهات الريح المتغيرة دائماً ونتابع مدى قوتها.

أود في البداية إذن أن أحدثكم عن الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي. بوجه عام، لا يزال التعافي العالمي مستمراً. ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 3.5% في العام المقبل – لكنه لا يزال بطيئاً، يفتقر إلى كثير من التوازن والاستقرار.

والخبر السار في هذا الخصوص هو أننا بدأنا أخيراً نرى بارقة أمل في الاقتصادات المتقدمة، حيث نتوقع تحقيق نمو قدره 2% في العام القادم، بارتفاع يصل إلى الضعف تقريباً مقارنة بالعام الحالي. ويرجع ذلك إلى عودة النشاط إلى القطاع الخاص في الولايات المتحدة، والطابع الحاسم الذي تتسم به السياسات الجديدة في اليابان – كما يرجع إلى منطقة اليورو، حيث ينتظر أن يعود النمو إلى تسجيل مستويات إيجابية.

أما الأخبار الأقل إيجابية فهي أن الأسواق الصاعدة، بعد أن كانت القوة الدافعة للاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، بدأت تتباطأ قليلاً في الوقت الراهن. ويرجع ذلك إلى تحول الدورة الاقتصادية إلى مرحلة تالية ولأن بعض البلدان يصطدم حالياً ببعض العوائق الهيكلية أمام تحقيق النمو. وبوجه عام، نتوقع أن يصل النمو في بلدان السوق الصاعدة والبلدان النامية إلى 5% في العام القادم، بانخفاض قدره نصف نقطة مئوية عن العام الجاري.

وتزداد صعوبة هذا التحول في النمو بسبب زيادة تقلب البيئة الخارجية. فمع توقعات التوقف التدريجي للسيولة التي تقدمها السياسة النقدية الأمريكية، بدأ انحسار التدفقات المالية التي كانت تعزز الآفاق المستقبلية في الأسواق الصاعدة. ونشهد الآن دلائل الإجهاد في بلدان مثل البرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا. وتزداد التأثيرات العالمية المعاكسة أيضاً بسبب عدم اليقين المحيط بتخفيضات الإنفاق والمسار المستقبلي لسياسة المالية العامة في الولايات المتحدة.

لكن ماذا عن هذه المنطقة؟ لا بأس حتى الآن. فإجمالي الناتج المحلي غير النفطي يشهد نمواً قوياً في منطقة الخليج – أكثر من 5%. وبالنسبة للكويت، يواصل النمو غير النفطي الصعود من المستوى الأدنى الذي سجله في عام 2010 ومن المفترض أن يصل إلى 4.5% في 2014. ولا تزال الآفاق المتوقعة مواتية، مع ارتفاع مستوى الثقة وتوقعات تنفيذ مشروعات كبرى في البنية التحتية.

والسؤال الحقيقي المطروح هو ما مدى تأثر منطقة الخليج بأي اضطرابات اقتصادية في العالم؟ الروابط الأساسية تأتي من خلال النفط والغاز. فحدوث صدمة غير مواتية يعني انخفاض أسعار الطاقة وربما انخفاض إنتاج النفط والغاز. وسوف يتسبب ذلك بدوره في إضعاف الحساب الخارجي وحسابات المالية العامة على السواء.

ولحسن الحظ هناك عاملان رئيسيان يحدان من انتقال العدوى من التداعيات السلبية واسعة الانتشار.

أولاً، بخلاف النفط، لا تزال المنطقة معزولة إلى حد ما عن الاقتصاد العالمي – رغم تزايد الروابط التجارية والمالية.

ثانياً، تمتلك المنطقة خطوط دفاع منقطعة النظير على مستوى السياسات. واسمحوا لي أن أحدثكم عنها. فهناك خطوط الدفاع المالية وخطوط الدفاع المضادة لانتقال العدوى المالية.

وأبدأ بالحديث عن خطوط الدفاع المالية: من المتوقع أن تسجل منطقة الخليج فائضاً في ماليتها العامة يتجاوز 9% من إجمالي الناتج المحلي في العام القادم. أي أن حصنكم المالي من بين أكثر الحصون مَنَعَة على مستوى العالم – وخاصة في الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. فالكويت لديها فائض في ماليتها العامة قدره 25% من إجمالي الناتج المحلي. غير أن جدران هذا الحصن أضعف في بلدان مثل عُمان حيث قد تتسبب الاضطرابات العالمية في تحويل الفوائض إلى عجز. والبحرين تسجل عجزاً في المالية العامة بالفعل.

وبوجه عام، يلاحظ أن مركز المالية العامة القوي يوفر الأمن والراحة. فإذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية، يمكن للمنطقة الحفاظ على مستويات الإنفاق الحكومي أو زيادتها لمواجهة أي تباطؤ في نشاط القطاع الخاص. ويمكن القيام بهذا على وجه السرعة، من خلال برامج كبيرة للاستثمار العام.

وكما تعلمون جيداً، حتى أقوى الحصون يلحق بها الضعف إذا لم تخضع للصيانة المنتظمة. لذا يتعين على المنطقة الاستمرار في تقوية أطر ماليتها العامة، الأمر الذي سيجعلها قادرة على رفع كفاءة الإنفاق العام. ويصدق ذلك بوجه خاص على دولة الكويت، التي تقوم باستثمارات هائلة في مشروعات البنية التحتية الكبيرة وينبغي أن تستكشف السبل الكفيلة باحتواء الإنفاق الجاري وتعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية. ولا شك أن وحدة المالية العامة الكلية التي أنشأتها الكويت هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي نهاية المطاف، يتلخص كل هذا في الادخار للمستقبل والاستثمار فيه – لصالح الجيل القادم.

وتحظى المنطقة بخطوط دفاع قوية أيضاً ضد انتقال العدوى المالية. فالبنوك في حالة جيدة عموماً، بما فيها البنوك العاملة في الكويت – فجميعها يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والسيولة، ويخضع لمستوى سليم من التنظيم والرقابة. ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف التمويل يمكن أن يؤثر على البلدان الأكثر اندماجاً في الأسواق المالية، بما في ذلك المراكز المالية الإقليمية مثل البحرين ودولة الإمارات. وقد يلحق الضرر أيضاً بشركات الاستثمار ذات الميزانيات العمومية الضعيفة في الكويت. ويمكن الاستعانة بالسياسات الاحترازية الكلية لتخفيف حدة أي توترات. ومن شأن زيادة استقلالية البنك المركزي هنا في الكويت أن تساهم أيضاً في تقوية خطوط الدفاع القائمة.

وبشكل عام، أعتقد أن المنطقة في وضع يمكنها من التغلب على تحديات الحاضر – من خلال توخي الحيطة والاستعداد والتخطيط.

2 – تحديات المستقبل

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى المحور الثاني في حديثي – مواجهة تحديات المستقبل. ويتعلق هذا بالتأكد من أن مستويات معيشة أبنائكم وأحفادكم ستكون على نفس مستويات المعيشة التي يتمتع بها جيلكم أو تتجاوزها.

وهذه مسألة حيوية في دولة الكويت وفي مختلف بلدان المنطقة. فجميعنا يعرف أن النفط، وهو أثمن مواردكم، لن يدوم إلى الأبد. ولكل بئر من آبار النفط يوم ينضب فيه. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لنا جميعاً أن نعمل على تخليص عالمنا من اعتماده المفرط على الوقود الأحفوري.

لقد آن الأوان للتخطيط للمستقبل. وكما يقول المثل العربي "القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود".

لكن ما المقصود بذلك؟ يقصد به زيادة تنوع الاقتصادات. ويقصد به توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص. ويقصد به أيضاً الاستثمار في تنمية المهارات والتعليم، حتى يتمكن الناس جميعاً – بما فيهم الفتيات والنساء – من تحقيق إمكاناتهم والحياة حياة كريمة.

ولا شك أن المنطقة أحرزت تقدما كبيراً في هذا الخصوص. وكان أداؤكم نموذجياً في إدارة مواردكم الطبيعية، إذ قمتم باستخدامها في تحسين مستويات معيشة شعوبكم. وقد أصبحت المنطقة أيضاً وجهة للعمالة الأجنبية ومصدراً لتحويلات المغتربين إلى أسرهم في بلدانهم الأم، كما أنها مركز مالي ومركز إقليمي للتجارة وخدمات الأعمال الدولية.

غير أن الطريق لا يزال طويلاً. فتنويع الاقتصاد، بما في ذلك في الكويت، لا يزال في مرحلة مبكرة، وفاتورة أجور القطاع العام لا تزال ضخمة، والإنتاجية – وهي المحرك الرئيسي للنمو طويل الأجل – تراجعت أو أصابها الركود.

والمشكلة الرئيسية هي أن عددا قليلاً جداً من المواطنين يسعى للعمل في القطاع الخاص. فعلى مدار العِقد الأول من القرن الحالي، تمكنت منطقة الخليج من خلق حوالي 5.5 مليون فرصة عمل في القطاع الخاص. ومن بين فرص العمل هذه، كانت العمالة الأجنبية تشغل حوالي تسع من كل عشر وظائف، بينما كان المواطنون يفضلون الأمان الذي يتيحه التوظيف في القطاع العام.

ولا ينذر هذا الوضع بالخير فى المستقبل. فمن المتوقع أن يتباطأ معدل خلق الوظائف في القطاع الخاص على مدار العقود القادمة. وحتى بدون هذا التباطؤ فلن يتمكن من الحصول على فرص عمل في القطاع الخاص بحلول عام 2018 إلا عدد يتراوح بين ثُلث ونصف الداخلين الجدد في سوق العمل. ويصدق هذا على دولة الكويت وعلى بلدان الخليج بصورة أعم.

ومن الواضح أن هذه الاتجاهات غير قابلة للاستمرار.

وحتى تتمكن المنطقة من المضي قدماً، يتعين عليها زيادة الاستثمار – في البنية التحتية، وفي المهارات، وفي الموارد البشرية. ويتعين عليها أن تستغل مزاياها الطبيعية – أي موقعها الجغرافى المتميز بين أوروبا وآسيا؛ وسكانها الشباب الذين يتسمون بالديناميكية والحماس الكبير.

ومنافع الاستثمار في مجالات الاستثمار عالية الجودة واضحة للعيان. فهي تتعلق باختيار مستقبل آمن بدلاً من حاضر لا يدوم طويلاً. ولا ينبغي أن ننسى مزايا الشراكة – فالاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية اللوجيستية والسياحية يمكن أن تحقق نتائج أفضل عندما يتم تنسيقها بين البلدان المختلفة.

وعندما يتعلق الأمر بالاستثمار في المهارات والموارد البشرية، لا يوجد ما هو أهم من رفع جودة التعليم. ولا شك أن المنطقة قطعت شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه. فقد شهد العِقد الماضي زيادة كبيرة في عدد السنوات التي يمضيها الدارسون في الدراسة. ولكن الأمر لا يزال يتطلب الكثير من الجهود حتى يتمكن المواطنون من المنافسة على وظائف مجزية مع أفضل وألمع المنافسين في الاقتصاد العالمي.

ومن مصادر القلق الحقيقي أن الطلبة المنتمين إلى المنطقة يحققون نتائج ضعيفة نسبياً في الاختبارات الدولية للرياضيات والعلوم. وقد كانت المنطقة العربية من أوائل رواد البحث العلمي، وهو ما يرجع إلى زمن شخصيات بارزة مثل الحسن بن الهيثم وجابر بن حيّان. هذا هو تراثكم – وأنا واثقة من أنه سيكون مستقبلكم!

وإلى جانب التعليم، هناك سياسات أخرى يمكن أن تساهم في تأمين المستقبل. فينبغي دعم الابتكار وريادة المشروعات، وتجنب أي معوقات مقيِّدة لهما. وبإمكان الحكومات زيادة جاذبية التوظيف في القطاع الخاص بمقاومة الدافع لفتح أبواب التوظيف في القطاع العام على مصراعيها في أوقات التباطؤ الاقتصادى، وبتطبيق تدابير من شأنها زيادة رواتب القطاع الخاص – ومنها ما يتم بتيسير التدريب أثناء العمل وتوجيه الإعانات الداعمة للأجور توجيهاً دقيقاً إلى المستحقين.

واسمحوا لي أن أحدثكم عن قضية أخرى، قضية قريبة إلى قلبي – وهي مساهمة المرأة في الاقتصاد. فإزاء السباق الطويل الذي ينتظرنا، ليس من المنطقي أن نستبعد نصف المتسابقين حتى قبل سماع طلقة البداية.

فالسماح للمرأة بالمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية يمكن أن يحقق مزايا اقتصادية هائلة – وهو ما تبين من دراسة أصدرها الصندوق مؤخراً.

ويمثل هذا مجالاً لا تزال منطقتكم متأخرة فيه عن الركب بالفعل. فبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها، بلغت الفجوة بين الذكور والإناث من حيث المشاركة في القوى العاملة على مدار العِقد الماضي حوالي *ثلاثة أضعاف* متوسط الفجوة في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية.

ولو كانت هذه الفجوة *ضِعْفين* فقط بدلاً من ثلاثة أضعاف، لكانت المكاسب التي تحققها المنطقة بالكامل، بما فيها منطقة الخليج، مكاسب هائلة – ناتج تعادل قيمته حوالي تريليون دولار، وهو ما يصل إلى مكاسب سنوية قدرها 6% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي.

ونظراً للمخاطر المحدقة، فقد آن الأوان لتحطيم العقبات والقضاء على التوجهات التي تعيق تقدم المرأة – والتي تلحق الضرر بالاقتصادات وتتسبب في تراجع المجتمعات.

ونحن نعرف كيفية تحقيق هذا الهدف: بضمان سهولة حصول كل الفتيات على التعليم عالي الجودة. وبإلغاء القيود على دور المرأة الاقتصادي – أي حرية انتقالها، ومشاركتها في قطاعات معينة، وحقوق ملكيتها. وبالنص على مبدأ المساواة في الأجر للعمل المماثل. وبإعطاء الأمهات والآباء فرص حقيقية لممارسة دورهم من خلال برامج الأمومة/الأبوة الملائمة وبرامج رعاية الطفل ذات الجودة العالية.

وبالنسبة لدور المرأة، أعلم أن الكويت تعد نموذجاً يحتذى به على المستوى الإقليمي. فمعدل مشاركة الإناث في قوى العمل في الكويت والذي يبلغ 53% هو الأعلى في منطقة الخليج. وتضم دولة الكويت بعض ألمع النساء في العالم وأكثرهن تعليماً وإبداعاً. وقد سعدت بلقاء بعضهن اليوم.

وفي وجود إمكانات بشرية على هذا المستوى الرفيع، أعلم أن مستقبل المنطقة في أمان.

3- تحديات المواطنة العالمية المشتركة

تحدثت حتى الآن عن تحديات الحاضر والمستقبل. وأنتقل الآن إلى المجال الثالث – وهو تحديات المواطنة العالمية المشتركة.

أؤمن بقوة أن البلدان إذا تعاونت وعملت معاً، سيكون الحال أفضل للجميع. ففي اقتصادنا العالمي المترابط، نحقق أقصى درجات الازدهار حين ننصب خيامنا الواحدة جنب الأخرى.

وكما قال الشاعر العظيم أحمد شوقي: "إن التعاون قوةٌ علويةٌ *** تَبْني الرجال وتبدع الأشياء".

أنتم تعلمون هذا. فروح الضيافة الاحتوائية تكتسب قيمة كبيرة في هذه المنطقة. إنها الدور الذي يركز عليه مجلس *التعاون* الخليجي. وبطبيعة الحال، تمثل إجراءاتكم في سوق النفط العالمية زخما مهما للاستقرار العالمي.

إنكم دائما مستعدون لمد يد العون إلى جيرانكم، بما فيها بلدان التحول العربية – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن. هذا التحول إلى اقتصادات أكثر شمولاً لشرائح المواطنين أصبح محاطاً بمزيد من التحديات – وبشكل حاد في بعض البلدان.

نعلم أن الاحتياجات كبيرة. كثيرون لا يزالون مُبْعَدين من الحياة الاقتصادية، من فرصة شق طريقهم في هذا العالم بكرامة واحترام. حتى التقديرات المتحفظة تشير إلى ان البطالة في بلدان التحول العربية ارتفعت بمقدار 1–1.5 مليون نسمة منذ عام 2010. هذه البلدان تتعرض لخطر البقاء محصورة في دائرة من التوقعات المحققة لذاتها والتي يتعاقب فيها الركود والصراع.

هذه البلدان تحتاج إلى دعم خارجي – الآن أكثر من أي وقت مضى. تحتاج إلى مهلة لتنفيذ الإصلاحات اللازمة حتى تصبح أكثر تنافسية ويصبح النمو الذي تحققه أكثر شمولاً لكل المواطنين. تحتاج إلى التمويل لمساعدتها في خفض العجز المالي – الذي يبلغ متوسطه 10% من إجمالي الناتج المحلي – مع أقل قدر ممكن من التأثير على المواطن العادي.

وهنا تكمن أهمية المساعدة الإقليمية. وأنا أعلم أن مجلس التعاون الخليجي يواصل دعمه المالي المكثف لهذه البلدان. وأود أن أعرب عن تقديري العميق لهذا الدعم، ومنه الدعم السخي الذي تقدمه الكويت للمنطقة. وأنا أسعى بكل جهدي لإقناع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي بأن يحذوا حذوكم. فقد حان وقت المساعدة، وأصبحت الحاجة إليها ماسة.

وعن موضوع التعاون العالمي على نطاق أوسع، أود أن أتحدث قليلا عن الدور الذي يؤديه الصندوق بدعم منكم. أعتقد أن الصندوق يمثل منبراً فريداً للتعاون والشراكة، قناة رئيسية يستطيع المجتمع الدولي تقديم المساعدة المتبادلة من خلالها عند الحاجة.

وهنا في الكويت، أعلم أنكم تعلقون أهمية كبرى على *الديوانية*، المكان الذي يلتقي فيه الناس للحوار والنقاش وتبادل الآراء وصياغة توافق الآراء. وأود أن تنظروا إلى الصندوق على أنه نوع من *الديوانية العالمية*، ملتقى حقيقي لمجتمع الأمم يسعى فيه أعضاؤه إلى التوصل لحلول جماعية للتحديات المشتركة.

وأنا فخورة بالشراكة الوثيقة بين الصندوق ومجلس التعاون الخليجي. فقد كنتم دائماً من أقرب الأصدقاء بالنسبة لنا.

وقد ساعدتم في ضمان توافر الموارد الكافية لدى الصندوق حتى يتمكن من مساعدة كل البلدان الأعضاء التي تحتاج لذلك في هذا العالم المضطرب. ووافقت الكويت وغيرها في منطقة الخليج على توزيع الأرباح الاستثنائية المتحققة من مبيعات الذهب لدعم الإقراض الميسر من الصندوق. والكويت على وجه الخصوص قدمت أموالاً للصندوق الاستئماني المخصص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد وافقت الكويت وبعض بلدان الخليج الأخرى أيضاً على زيادة حصص العضوية لدينا، وهو ما سيعزز شرعية الصندوق – ومن ثم مصداقيته وأهمية دوره – في الاقتصاد العالمي الحديث. وأتوجه إليكم بالشكر على ذلك، وأرجو أن نتمكن في أقرب وقت ممكن من استكمال إصلاحات الحوكمة في الصندوق.

ونحن نتشارك معكم أيضاً في تقديم التدريب والمساعدة الفنية، حيث نعلم جيدا أن السياسات السليمة تُبنى على ركائز سليمة.

ويعتبر مركز الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط الذي أنشأه الصندوق في مدينة الكويت، والذي سررت لزيارته هذا الصباح، هو موقع رئيسي من مواقع تدريب المسؤولين العموميين في المنطقة العربية. وأود الإعراب عن امتناني البالغ للدعم السخي الذي قدمته حكومة الكويت. فبفضلكم استطاع الصندوق تقديم 30 دورة في عام 2013، أي ثلاثة أضعاف العدد السابق. وقد دربنا أكثر من 2000 مسؤول حكومي من 22 بلدا في هذا المركز – وهي مقدمة لمستقبل باهر بلا شك.

ونعمل بالتعاون الوثيق معكم أيضاً من خلال أعمال الرقابة والمشورة بشأن السياسات، في مجالات تهم الكويت وجيرانها بشكل مباشر. ومن أمثلة ذلك تقييم التداعيات بين الاقتصاد العالمي وهذه المنطقة، وتعزيز سياسات المالية العامة وسياسات السلامة الاحترازية الكلية، واستكشاف سبل الحفاظ على النمو القوي وخلق فرص العمل للمواطنين في القطاع غير النفطي.

ويسرني أن أعلن أننا اليوم بصدد إصدار كتاب عن الاقتصاد الكلي لدول الخليج العربية – حسب علمي هو الكتاب الوحيد المتاح حول هذا الموضوع المهم. ويتضمن هذا الكتاب رؤى مبتكرة بشأن العمل الذي تقوم به دول الخليج وتحديات السياسة التي تواجهها، ويمثل معلماً مهماً بالنسبة لعمل الصندوق في المنطقة.

وبالتأكيد أرحب بآرائكم وأفكاركم حول جدول الأعمال هذا بالكامل. فمهمتنا، في نهاية المطاف، هي تلبية احتياجاتكم *أنتم*، لمساعدتكم *أنتم* على مواجهة تحديات اليوم وغداً.

ويحدوني الأمل في أن تزداد قوة شراكتنا المهمة بمرور الوقت.

خاتمة

وختاماً، أقول إن الكويت ومنطقة الخليج يمتلكان إمكانات هائلة تقوم على تراث عظيم. فحين كانت أوروبا في سبات، كان العالم العربي يشكل حضارة رائعة تمتد من الفرات إلى الأطلنطي – منارة للعلم العميق والثقافة الرفيعة، يجمع بين بلدانه شعور راسخ بالهدف المشترك والمصير الواحد.

لقد كنتم جزءاً من شيء أكبر، *ولا تزالون* جزءاً من شيء أكبر. هذه المبادئ التي شكلت نجاحكم في الماضي – الابتكار والانفتاح والاحتواء – سوف تشكل نجاحكم في المستقبل.

وأؤكد لكم أن الصندوق سيقف إلى جانبكم.

شكرا!